الازمات السياسية في الفكر السياسي المعاصر مفهومها ،ومراحل تطورها ، وانواعها

اسم الباحث: د. داود محبي

استاذ مساعد، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، قم، ايران

اسم الباحث: غزوان علي كاظم العلي

قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، قم، ايران

البريد الإلكتروني Email : galtmymy147@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأزمة السياسية، مراحل الأزمة، إدارة الأزمات، النظام السياسي.

كيفية اقتباس البحث

محبي، داود ، غزوان علي كاظم العلي ، الازمات السياسية في الفكر السياسي المعاصر مفهومها ،ومراحل تطورها ، وانواعها ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The concept of political crises, their stages of development, and their types

Researcher's Name: Dr. Daoud Mohebi
Assistant Professor, Department of Public Law, college of Law, University of Qom, Qom, Iran

***Researcher's Name: Ghazwan Ali Kazem Al-Ali**
Department of Public Law, college of Law, University of Qom, Qom, Iran

Keywords : Political crisis, stages of crisis, crisis management, political system.

How To Cite This Article
Mohebi, Daoud , Ghazwan Ali Kazem Al-Ali , The concept of political crises, their stages of development, and their types,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research aims to study the concept of political crises, their stages of development, and their types as a pivotal phenomenon in political science and international relations. The importance of this study stems from the accelerating pace of contemporary geopolitical transformations, which necessitate a deep understanding of the nature of crises and how they form in order to prevent their escalation into armed conflicts or institutional collapses. The study adopts a descriptive-analytical approach to deconstruct the dimensions of the phenomenon and trace its historical and structural trajectories. The first section of the research addresses the definition of a political crisis, concluding that it is a critical turning point characterized by ambiguity, complexity, and limited time available for decision-making, thus threatening the vital interests of the state or political system. In the second section, the stages of crisis development were traced through five main phases, beginning with the emergence or inception phase where the first indicators appear, followed by the growth and expansion phase, then the peak phase where tension reaches its maximum, leading to the decline and contraction phase, and finally the phase of crisis dissipation or adaptation to its ongoing effects. In the third section, the research classified political crises according to several criteria, including internal crises (such as coups and protests) and

external crises (such as border and diplomatic disputes), in addition to classifying them according to their severity into violent and non-violent crises. The study reached a number of conclusions, most notably that political crises are not entirely sudden events, but rather the product of accumulations that can be predicted and managed through early warning strategies. The study recommends the necessity of activating future forecasting centers and supporting decision-makers with flexible mechanisms capable of containing crises in their early stages to reduce their political and security costs.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الأزمات السياسية ومراحل تطورها وأنواعها كأحد الظواهر المحورية في علم السياسة والعلاقات الدولية، تنبع أهمية الدراسة من تسارع التحولات الجيوسياسية المعاصرة التي تفرض فهمًا عميقًا لطبيعة الأزمات وكيفية تشكّلها لتجنب تصاعدها إلى صراعات مسلحة أو انهيارات مؤسسية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك أبعاد الظاهرة وتتبع مساراتها التاريخية والهيكلية.

تناول البحث في محوره الأول تعريف الأزمة السياسية؛ حيث خَلُص إلى أنها نقطة تحول حاسمة تتسم بالغموض والتعقيد وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، مما يهدد المصالح الحيوية للدولة أو النظام السياسي وفي المحور الثاني، جرى تتبع مراحل تطور الأزمة عبر خمس محطات رئيسية تبدأ بمرحلة الميلاد أو النشأة حيث تظهر المؤشرات الأولى، تليها مرحلة النمو والاتساع، ثم مرحلة الذروة التي تصل فيها حدة التوتر إلى أقصاها، وصولاً إلى مرحلة الانحسار والتقلص، وأخيرًا مرحلة تلاشي الأزمة أو التكيف مع آثارها المستمرة.

وفي المحور الثالث، صنف البحث الأزمات السياسية وفقًا لمعايير متعددة، منها أزمات داخلية (مثل الانقلابات والاحتجاجات) وأزمات خارجية (كالنزاعات الحدودية والدبلوماسية)، بالإضافة إلى تصنيفها حسب حدتها إلى أزمات عنيفة وأخرى هادئة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن الأزمات السياسية ليست أحداثًا مفاجئة تمامًا، بل هي نتاج تراكمات يمكن التنبؤ بها وإدارتها عبر استراتيجيات الإنذار المبكر، وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل مراكز استشراف المستقبل ودعم صناع القرار بآليات مرنة قادرة على احتواء الأزمات في مراحلها الأولى لتقليل كُلفتها السياسية والأمنية.

اولا : التعريف بموضوع البحث واهميته

يتناول هذا البحث "مفهوم الأزمات السياسية ومراحل تطورها وأنواعها" باعتبارها واحدة من أخطر التحديات التي تواجه استقرار الدول والأنظمة السياسية في العصر الحديث، يُركز البحث على تفكيك هذه الظاهرة المعقدة من خلال تقديم تعريف الأزمة السياسية، ورصد بيئتها المحفزة، كما

يسلط الضوء على ديناميكية الأزمة عبر تتبع دورتها الحياتية من لحظة التشكل حتى التلاشي، مع تصنيفها إلى أنواع (ازمات سياسية رئيسية، وازمات سياسية فرعية) لتسهيل فهم سياقاتها، تكمن أهمية هذا الموضوع في توفير إطار نظري وتحليلي يساعد صناع القرار على التنبؤ بالأزمات، وبناء استراتيجيات فعالة لإدارتها واحتواء تداعياتها الأمنية والجيوسياسية.

ثانيا: اشكالية البحث

تكمن مشكلة الدراسة في أن الأزمات السياسية لم تعد مجرد أحداث عابرة، بل تحولت إلى ظواهر مركبة تهدد كيان الدول واستقرار السلم الدولي. ورغم التقدم العلمي في مجالات التنبؤ والاستشراف، إلا أن هناك فجوة واضحة في فهم "الديناميكية الحركية" للأزمة، وتداخل مراحل نموها مع تنوع أشكالها ، هذا الغموض يؤدي غالباً إلى عجز صناع القرار عن احتواء الأزمة في بداياتها، مما يسرع من وصولها إلى مرحلة الانفجار، وبناءً على ذلك، تتبلور الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال المركزي التالي: كيف يمكن لتفكيك مفهوم الأزمة السياسية، وتحديد مراحل تطورها بدقة، وتصنيف أنواعها، أن يسهم في بناء نموذج نظري وتطبيقي فعال للتنبؤ بالأزمات وإدارتها قبل تفاقمها؟ وينبثق عن هذا السؤال تساؤلات فرعية حول مؤشرات ولادة الأزمة، والمعايير الدقيقة للتمييز بين أنماطها المختلفة

ثالثا :اهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال شقين رئيسيين؛ علمي (نظري) وعملي (تطبيقي):

الأهمية العلمية (النظرية): يمثل البحث إضافة حيوية للمكتبة السياسية من خلال تقديم إطار مفاهيمي متكامل ومحدث حول الأزمات السياسية، فهو يدمج بين كلاسيكيات علم السياسة والتحولات الجيوسياسية المعاصرة، مما يساهم في سد الثغرات المعرفية المتعلقة بتداخل أنواع الأزمات وتأثيرها على استقرار النظم المعاصرة، ويشكل مرجعاً حيوياً للباحثين في علم العلاقات الدولية.

الأهمية العملية (التطبيقية): يوفر البحث دليلاً تحليلياً لصناع القرار ومخططي السياسات عبر تفكيك دورة حياة الأزمة وتحديد مؤشرات إنذارها المبكر، تتيح هذه المعرفة للدول الانتقال من استراتيجيات "رد الفعل" العشوائية إلى الإدارة الاستباقية الفعالة، مما يساهم في حماية الأمن القومي، وتجنب الكلف الاقتصادية والبشرية الباهظة الناتجة عن خروج الأزمات عن السيطرة.

رابعا: منهج البحث

إن الطريقة المستخدمة في دراسة موضوع البحث هي الطريقة التحليلية الوصفية التاريخية من أجل معالجة مشكلة الدراسة والفهم الشامل لأبعادها.

خامسا: خطة البحث:

على وفق ما تقدم فإن الدراسة سترتكز على مبحثين الأول يتضمن المبحث الاول مفهوم الازمات السياسية ومراحل تطورها ، و المطلب الاول يتناول مفهوم الازمات السياسية في اللغة والاصطلاح، المطلب الثاني يتضمن مراحل تطور الازمات السياسي، أما المبحث الثاني المبحث الثاني فيتناول انواع الأزمات السياسية و يتناول المطلب الاول منه الازمات السياسية الاكثر تأثير ، و المطلب الثاني الازمات السياسية الاقل تأثير.

المبحث الاول

مفهوم الازمات السياسية ومراحل تطورها

تُشكّل الأزمات السياسية نقطة تحول حاسمة في حياة الدول ونظمها القانونية، حيث تعبر عن حالة من الاختلال المفاجئ في التوازن المستقر بين السلطات العامة، أو بين الدولة ومحيطها الخارجي، يتسم هذا المفهوم في الفقه القانوني والعلوم السياسية بوجود تهديد جدي للمصالح الحيوية العليا، يصاحبه ضيق في الوقت المتاح لاتخاذ القرار، وحالة من عدم اليقين التي تفرض على صانع القرار اللجوء أحياناً إلى الأطر الدستورية الاستثنائية لحماية كيان الدولة، لا تنشأ هذه الأزمات من فراغ، بل تخضع لمراحل تطور ديناميكية متتابعة؛ تبدأ بمرحلة الميلاد أو المؤشرات الجنينية الكامنة، ثم تتسارع لتصل إلى مرحلة النمو والاتساع، تليها مرحلة الذروة أو الانفجار حيث تتصادم الإرادات السياسية والقانونية بعد ذلك، تبدأ مرحلة الانحسار والتقلص نتيجة التدخلات أو التسويات القانونية، وصولاً إلى مرحلة الاختفاء أو التلاشي، والتي تتطلب إعادة تقييم البنية التشريعية والمؤسسية لضمان عدم تكرارها.

المطلب الاول

تعريف الازمات السياسية في اللغة والاصطلاح

اولا: تعريف الازمات السياسية في اللغة

معنى "أزمة" في اللغة العربية متعدد، يصف قاموس مختار الصحاح "الأزمة" على أنها حالة قوية ومؤلمة، ويشتق منها الفعل "أزمة"، والذي يعني تفاقم الحالة وصعوبتها، بينما يذكر قاموس الرافدين تعريفين مختلفين للأزمة، التحول، الذي يشير إلى تغيير مفاجئ، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، في حالة مرض حاد، أما الأزمة السياسية، فهي جزء من السرد أو الأحداث الدرامية، وتشمل عوامل تؤثر في تفاعلها.(١)

يعرف قاموس ويبستر الأزمة بأنها حالة خطيرة وعاجلة تستدعي تحركا فوريا، وإن لم يحدث تغيير جذري في الظرف الحالي، فقد يؤدي ذلك إلى وضع جديد له عواقب وخيمة، ويعتبر

البعض أن الأزمة فترة من القلق أو الانشغال تتبع تغييرا جذريا وهاما، ويصفها آخرون بأنها لحظة حاسمة في مواقف يصعب فهمها، وقد تؤدي إلى نتائج مؤسفة إذا لم تكن الأطراف المعنية مستعدة لتغيير سلوكها وتحمل المخاطر المرتبطة بها، بينما يركز البعض الآخر على الجوانب الإيجابية والسلبية المتناقضة للأزمة، معتبرين إياها نقطة تحول تتطلب اتخاذ قرار يؤدي إلى تغيير، فالظروف الحالية مرنة ويمكن أن تفتح المجال لتغيرات جديدة، سواء كانت سلبية أو إيجابية.(٢)

ثانيا: تعريف الازمة السياسية في الاصطلاح

تتميز الأزمة بفترة من المخاطر العالية أو التحديات الصعبة، يمكن اعتبار الأزمة أيضاً وضعاً خطرًا ومهماً يتطلب اتخاذ قرارات صعبة في أي وقت، خاصة عندما تتزايد عناصر النزاع في العلاقات أو عندما تتغير الظروف عن مسارها الطبيعي، كتحول السلام إلى حرب، مما يجعل الوضع صعب التحكم فيه.

وإذا حدث تحول مفاجئ في أنماط السلوك المعتادة، فإن ذلك يؤدي إلى الاضطراب ويهدد المصالح، مما يضر عادة بالاستقرار، تعتبر الأزمة حدثًا أو وضعًا مهمًا له تأثير كبير على الأفراد والمنظمات، حيث تهدد استدامة الأخيرة وتستدعي التدخل لمعالجة آثارها ومنعها .(٤)

ويصف البعض الأزمة بأنها حالة تتسم بالخطورة ونقص الموارد أو الخطر، وكلها عوامل مشتركة، فهم عالقون بين قوتين متضادتين في منطقة حرب خطيرة، كذلك، تعتبر الأزمة حادثاً سلبياً غير مخطط له، يحدث بغض النظر عن استعداد المنظمة، مما قد يؤدي إلى تدميرها أو إلحاق ضرر جسيم بها. (٥)

تُعد الأزمة لحظة حاسمة تؤثر على مستقبل المؤسسة الإدارية، وهي تمثل تهديداً كبيرًا لصناع القرار، حيث تضعهم في حالة من الارتباك وفقدان المعرفة، مما يشوش عليهم التمييز بين الآثار والأسباب، تزيد هذه السلسلة المتراكمة من الأحداث من درجة الغموض المحيطة بالنتائج المحتملة من الأزمة.(٦)

بالمقابل، تتميز الأزمة بانحراف عن السلوك المعتاد، يليه سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى وضع مفاجئ يحدد بصورة مباشرة قيم أو أهداف الدولة الأساسية، يتطلب ذلك اتخاذ قرارات فورية وسط حالة من عدم اليقين لتجنب أزمة شامله. (٧)

تمثل الأزمة حالة انتقالية تتميز بفقدان التوازن والتوتر، وهي نقطة محورية ذات أهمية كبيرة تؤثر بشكل عميق على سير الأحداث، تختلف طبيعة الأزمات وأنواعها تبعاً للسياق الذي تحدث فيه وآثارها، بالإضافة إلى ذلك، تتخذ الأزمات أشكالاً متعددة وتخضع لمراحل مختلفة، مما يؤثر

بالتالي على طبيعتها وتأثيراتها وتفاصيلها، تستخدم كلمة "أزمة" عادة لوصف تهديد خطير لوجود النظام السياسي أو تغيير جذري في طريقة ممارسة السياسة، سواء بسبب مؤسسة جديدة أو تغييرات في العملية السياسية، أو تصنيف القضايا التي تواجه الحكومة، تظهر الأزمات في سياقات متنوعة، لكنها دائماً تشير إلى الجدية.(٨)

لدى كلمة "أزمة" معاني متنوعة، حيث تتقاطع مع مفاهيم أخرى، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية، الكلمة "أزمة" تأتي من أصل يوناني هو "كرينو" الذي يعني قرارًا حاسمًا، ومع ذلك، غالبًا ما تُستخدم هذه الكلمة لوصف حالة من الخطر والقلق والصعوبات، الأزمة تُعرف بأنها تتابع مفاجئ في الظروف والأحداث التي تحدد الوضع القائم. (٩)

إنها في الحقيقة لحظة محورية أو حدث رئيسي يحدد مصير التطورات، سواء للأفضل أو للأسوأ، كما في الحياة أو الموت، الحرب أو السلام، كما وصفها ستار خان في كتابه "إدارة الأزمات"، فهي حالة أو رد فعل بين أطراف مختلفة تسعى لتغيير مجرى الأحداث لصالحها، تتسم الأزمة بزيادة حادة في شدتها، حيث تحاصر الأفراد والمنظمات وتضعهم تحت ضغط هائل، وتوجد أزمات علمية ومالية وثقافية وسياسية وأخلاقية وغيرها، تؤثر على الأفراد والهيئات داخل الدولة(١٠).

الأزمة تجمع بين مشاكل البلاد، وتتبعها أحداث خاصة وعامة، وتأثيراتها تتداخل، مما يجعل صناع القرار عاجزين عن تنظيمها أو إيجاد حلول لها. كما ترتبط فكرة الأزمة بالعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، أي العلاقة بين النشاط الاجتماعي وما يترتب عليه من تأثيرات على النظام السياسي، إن تغيير أي من المدخلات، نتيجة لزيادة تفوق المدخلات على قدرة النظام على التحمل، أو بسبب وضع جديد يشكل تهديدات للتوازنات القائمة، يمكن أن يؤدي إلى أزمة، الأزمة تمثل فترة من عدم الاستقرار وفقدان التوازن، يمكن أن تتولد أفكار جديدة، ولكن حتى إذا لم تحقق هذه الأفكار النجاح بسبب نقص الظروف المناسبة، فإنها تبقى ضرورية، يجب حل الأزمة أو احتواءها لمنع تفشيها، وهذا قد يؤدي إلى نتائج إيجابية، ولكن إذا تفاقمت الأزمة، تصبح الحلول غير فعالة وتتحول إلى نتائج سلبية.(١١)

الأفراد الذين يمتلكون وعيًا وفهمًا عميقين يسهمون في تأثيرات الأزمات المتنوعة واستعداد البيئة في أي مجتمع أو دولة أو حكومة، هذه القوى تمتلك نفوذًا كبيرًا وموارد مالية ضخمة، وبالتالي، تساهم في تشكيل الأزمات، من جهة أخرى، هناك جانب يتعلق بمستقبل الأزمة، الذي يتصف بصعوبات ونقص في القدرة على التعامل معها. يُشير هذا إلى مدى قدرة النظام على مواجهة الأزمات، والتي تعتمد على :

مدى توفر المعلومات في إدارة الأزمات، سواء كانت سرية أو عامة، من خلال فريق متكامل .

توفير المعرفة والخبرة أمر أساسي؛ يجب أن يتمتع الأفراد بمستوى عالٍ من المعرفة العلمية، مع تجنب الأفراد العشوائيين أو الأنانيين أو غير الأذكياء .

اتخاذ قرارات سياسية بناءً على تقييم دقيق للوقت اللازم للحل يعد أمرًا بالغ الأهمية، وإلا ستستمر الأزمة أو تزداد تفاقمًا .

إدارة الأزمات السياسية وإيجاد الحلول هو فن ومهارة ومعرفة، ومن الضروري أن يكون هناك تخصص في إدارة الأزمات السياسية، مع فهم شامل وقدرة على التفكير والإبداع، فهي كلها عناصر أساسية لمعالجة الأزمة بشجاعة وثبات. تسهم الدراسات المتعمقة في تزويد تلك العناصر الضرورية لإدارة الأزمات بفعالية .(١٢)

يؤدي شعور القادة والوزراء والمسؤولين بعدم الثقة في أنفسهم وقراراتهم، بالإضافة إلى الارتباك بشأن تصرفاتهم، إلى صعوبة اتخاذ قرارات جديدة وصائبة.

تعريف الباحث: الأزمة السياسية هي خلل مفاجئ يطرأ على بنيان النظام السياسي، يؤدي إلى شلل في قدرة المؤسسات الحاكمة على اتخاذ القرارات بفعالية، ويهدد استقرار المجتمع وتوازنه القائم، و أنها نقطة تحول حاسمة تتسم بالغموض والتعقيد، وتتداخل فيها صراعات المصالح بين القوى المتنافسة، مما يفقد السلطة شرعيتها أو قدرتها على فرض النظام، و تحدث هذه الحالة نتيجة تراكم الاختلالات الهيكلية أو حدوث امور خارجية مفاجئة، وتتطلب حلولاً غير تقليدية وحاسمة من صانعي القرار، و إن استمرار الأزمة دون إدارة واعية يحولها من مجرد مأزق عابر إلى تهديد وجودي يفكك الدولة ويهدد سلمها الأهلي.

المطلب الثاني

مراحل تطور الازمات السياسية

بعد صدور كتاب روستو الذي يحمل عنوان "السياسة ومراحل التطور"، تم وضع نهج علمي يهدف إلى تحديث المجتمعات، هذا المنهج فتح المجال لإدخال أفكار تخص التطور السياسي، حيث اشتملت الفكرة على عملية تحقيق النمو الاقتصادي والخطوات التي تتبناها المجتمعات عبر الزمن، تتطور تلك المراحل بشكل متسلسل، مع اعتبار المجتمعات الأوروبية التقليدية الناجحة نماذج على هذا التحول، قسم روستو هذه المراحل إلى خمس مراحل رئيسية:

١.المجتمع التقليدي

٢.المجتمع المهيأ للتطور

٣.المجتمع النامي

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

٤.المجتمع في طور النضج

٥.المجتمع الذي دخل ضمن مجتمع المستهلكين العالمي.(١٣)

كانت هذه المراحل بداية للعلماء في مجال السياسة الذين يهتمون بالتحولات المجتمعية. وقد سجّل ألموند أبحاثاً وصف فيها المرحلة الانتقالية التي تحدث في الثقافات غير الأوروبية خلال سعيها نحو الحداثة، أدى التحديث إلى ظهور أزمات وقضايا متعددة تتطلب تطوراً سياسياً لمعالجتها، حيث إن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يشبه عملية الولادة، مما يبرز العديد من القضايا، منها :(١٤)

أ. أزمة الهوية الوطنية، التي تنجم عن الانتقال من الحياة الريفية إلى الحضرية، ومن الولاءات العائلية والقبلية إلى الالتزام تجاه الدولة .

ب. أزمة بناء الدولة، التي تظهر نتيجة تطور الدولة الحديثة، حيث تكون الدولة الناشئة عرضة لمخاطر داخلية وخارجية تهدد وجودها .

ج. أزمة التنمية الاقتصادية، التي تتجلى بعد عدم نجاح بناء الأمة والدولة، مما يؤدي إلى فشل اقتصادي في تطوير الموارد .

تعتبر هذه الأزمات حالات طارئة يجب على المجتمع الانتقالي التغلب عليها ليتحقق التنمية والحداثة. تشمل هذه العملية العمل على حل هذه الأزمات. في سياق آخر، نشر روستو واللجنة المقارنة دراسة حددت التحديات المشتركة التي تعاني منها الدول النامية، وكيفية مقارنتها بطرق معالجة تلك المشكلات، وضّح روستو ذلك من خلال ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث والتطور السياسي :(١٥)

أ. بناء الهوية هو مهمة تقع على عاتق الدولة .

ب. السلطة، هي أيضاً مسؤولية الدولة .

ج. المساواة، هي مطلب حديث .

تتجلى الاختلافات الأساسية ضمن هذا الإطار في كيفية التعامل مع تلك القضايا، سواء تم معالجتها بشكل متزامن أو على مراحل، وضع روستو خطة زمنية لمعالجة هذه القضايا: البداية بالهوية، ثم السلطة، ومن بعدها المساواة. عقب ذلك، ظهرت مجموعة من الدراسات في مجال السياسة المقارنة، أبرزها دراسة لوسيان باي في كتابه "جوانب التطور السياسي"، حيث أشار باي إلى أن المجتمع يمر بتغيرات متعددة أثناء انتقاله من التقاليد إلى الحداثة، وأن هذه التغيرات يجب أن تُعالج بشكل فردي.(١٦)

تتطور الأزمات السياسية في أي نظام حكومي من خلال دورة ديناميكية متكاملة تسير وفق منحنى تصاعدي ثم تراجعي، قانونياً ودستورياً، تُعتبر أزمةً تعكس خللاً مؤسساتياً مفاجئاً ناتجاً عن تضارب حاد في المصالح والتوجهات السياسية، مما يضع استقرار الدولة في خطر ويستلزم تدخلًا جادًا لإعادة الأمور إلى مسارها التشريعي الصحيح.(١٧)

تبدأ هذه الدورة بمرحلة النشأة، حيث تظل الأزمة مجرد نقطة توتر مخفية، لكن جذورها ضاربة في البيئة التشريعية للدولة. تتأقلم هذه المرحلة قانونيًا مع وجود ثغرات في النصوص الدستورية أو غموض في توزيع الاختصاصات بين السلطات، مما يؤدي إلى احتقان سياسي يظهر في شكل كثافة الاستجوابات البرلمانية والطعون الإدارية وارتفاع النقد الإعلامي تجاه أداء السلطة التنفيذية، إذا استمر تجاهل هذه التوترات ولم يتم التعامل معها بالطرق الرقابية المعتادة، فإنها تنتقل بشكل طبيعي إلى مرحلة النمو والتوسع، حيث تكتسب الأزمة زخمًا سياسيًا وقانونيًا وشعبيًا بسبب عجز الأدوات القانونية التقليدية عن تلبية المطالب المتزايدة.(١٨)

هذا الوضع يؤدي إلى خرق جزئي للقواعد التي تنظم عمل المرافق العامة، مما يتجلى في طعون دستورية متكررة واحتجاجات من قطاعات محددة ونزاعات علنية بين أقطاب الحكم، هذا التصعيد المتواصل يقود مباشرة إلى المرحلة الثالثة والأكثر خطورة، وهي مرحلة النضج أو الانفجار الكامل. تُعتبر هذه المرحلة قانونيًا أزمة حكم أو شللًا دستوريًا تامًا، مما يهدد سيادة القانون والسلم الأهلي بسبب عرقلة عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل متبادل. (١٩)

مثلًا، قد يمتنع البرلمان عن منح الثقة للحكومة في الوقت الذي تصر فيه الحكومة على البقاء، أو تستقيل السلطة القضائية، مما يحفز الدولة على استعمال أدوات استثنائية وفقًا لنظرية الضرورة القانونية، مثل إعلان حالة الطوارئ أو حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، لا يمكن للأزمة أن تستمر في هذه المرحلة لفترة طويلة دون أن تنزلق إلى الفوضى، لذا تقتضي الضرورة الانتقال إلى مرحلة الانحسار والتقلص نتيجة للتوازن بين الأطراف المتنازعة أو إدراك ضرورة الحفاظ على البناء المؤسسي للدولة .(٢٠)

تميز هذه المرحلة باللجوء إلى الإجراء التهديئي والعودة إلى إطار الشرعية الدستورية، من خلال الاتفاق على التفاوض، مما يسهم في تخفيف التوترات الميدانية والسياسية، هذا قد يؤدي إلى وضع اتفاقيات سياسية أو مذكرات تفاهم أولية ملزمة مؤقتًا، مما يهيئ الطريق للمرحلة النهائية، مرحلة التلاشي والحل .

في هذه النهاية، يُستعاد التوازن المؤسسي الكامل للدولة وتختفي معالم الأزمة نهائيًا من خلال قنوات دستورية ملزمة، مثل الأحكام النهائية من المحكمة الدستورية العليا أو إدخال تعديلات تشريعية ودستورية جذرية لمعالجة الثغرات المسببة للنزاع، كما قد تشمل تنظيم انتخابات عامة ونزيهة تعيد الأمانة للشعب وتحرر بصيغة سياسية جديدة، مما يعزز الدولة ضد أي اهتزازات مستقبلية، ترابط هذه المراحل الخمس يشكل حلقة تشريعية وسياسية متماسكة، حيث يحكمها مبدأ المشروعية ومدى الالتزام بالقواعد الفوق–دستورية التي تنظم سيادة الدولة ونظامها العام.(٢١)

المبحث الثاني

انواع الأزمات السياسية

تُمثّل الأزمات السياسية ظواهر معقدة تتعدد مظاهرها وتتباين آثارها القانونية والمؤسسية بحسب طبيعة البيئة التي تنشأ فيها والمصالح التي تهددها، ومن هذا المنطلق، يعتمد الفقه القانوني والسياسي تصنيفات متعددة لتحديد أنواع الأزمات السياسية، بهدف فهم أبعادها وتحديد الأطر التشريعية الملائمة لمواجهتها، وتنقسم هذه الأزمات ابتداءً من حيث النطاق الجغرافي إلى أزمات داخلية تتعلق بشرعية السلطة أو النزاعات الدستورية بين المؤسسات السيادية، وأزمات خارجية ترتبط بالسيادة والعلاقات الدولية والاتفاقيات والمنازعات الحدودية التي تحكمها قواعد القانون الدولي، كما تُصنّف الأزمات تبعاً لمستوى التهديد وطبيعة الأطراف الفاعلة؛ حيث تبرز أزمات الشرعية التي تمس الركن السياسي للدولة، وأزمات التغلغل المرتبطة بضعف نفاذ القوانين وسلطة الدولة على كامل إقليمها، وثمة تصنيف يرتكز على عامل المفاجأة والمدة الزمنية، يميّز بين الأزمات الحادة السريعة الانفجار والتي تتطلب تفعيل قوانين الطوارئ، والأزمات الزاحفة أو الهيكلية التي تتراكم عبر الزمن نتيجة خلل تشريعي أو مؤسسي، إن هذا التنوع الفقهي في تقسيم الأزمات لا يقف عند حدود الوصف النظري، بل يشكّل ركيزة أساسية لتمكين المشرّع وصانع القرار من اختيار الآلية القانونية والدستورية المثلى للتعامل مع كل نمط، بما يضمن الحفاظ على كيان الدولة وسيادة القانون.

المطلب الأول: الازمات السياسية الاكثر تأثير

أولا: أزمة الهوية

تعتبر هذه الأزمة من القضايا المهمة التي تلقى اهتمام الكثير من الباحثين في الدول النامية، تتمثل هذه الأزمة في إيجاد شعور مشترك بالانتماء بين أفراد ثقافة واحدة، بالإضافة إلى ارتباطهم ببلدهم الأم أو بلد الإقامة، وهذا يعني أن ولاء الفرد يجب أن يتجه نحو الدولة بدلاً من وحدات أصغر مثل الجماعات الدينية أو العرقية أو الطائفية، يظهر ذلك من خلال الإحساس

المشترك بالهوية الوطنية بين مواطني الدولة، ويتطلب الأمر دمج جميع مفاهيم الأيديولوجيا ضمن رؤية شاملة في الدولة الواحدة، المتمثلة في الوطنية .(٢٢)

تشمل أولى علامات الأزمة صعوبة دمج كافة هذه العناصر الفردية والأيديولوجيات والانتماءات في إطار الدولة ساهمت عدة عوامل في عرقلة تطوير شعور مشترك بالانتماء بين الأفراد في ثقافة واحدة وميزتهم عن الثقافات الأخرى لعبت القوى الاستعمارية دورًا رئيسيًا في تفكيك الوحدة والانسجام، بالإضافة إلى عوامل داخلية تضاف إلى ذلك، مما أدى إلى ضعف هذه الروابط أو عناصر الهوية. كانت للقبائل ومنظمات المجتمع المدني تأثير أيضًا، وترتبط الجماعات العرقية واللغوية والدينية بمفهوم الهوية الوطنية للثقافة، مما يعكس أهمية هذا الارتباط في مفهوم المواطنة.(٢٣)

تتجلى الوظائف الرئيسية في دور الفرد داخل الثقافة وفهمه الثقافي، ودور الدولة في التعليم، حيث يسهل الهيكل التنظيمي المركزي للدولة الحديثة توفير عنصر أساسي يلبي الاحتياجات الناشئة مؤخرًا، يتطلب الأمر القدرة على تعبئة الموارد من خلال تعزيز الإنتاج الاقتصادي وجمع الضرائب والحفاظ على قوة عسكرية، وكل هذا يحتاج إلى تنظيم دقيق ومعقد.(٢٤)

وقد تم الإشارة إلى هذه الأزمة من قبل أحد الباحثين، الذي قال إن أزمة الهوية تشير إلى غياب مفهوم المواطنة في عقول أفراد الجماعات الموجودة في المجتمع، مما ينطوي على نقد للولاء السياسي الفردي تجاه حكومة قومية واحدة، مما يؤدي إلى تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع نفسه.(٢٥)

يكون ولاء الفرد مرتبطًا بجماعته العرقية بدلًا من الحكومة الوطنية، وهذا الولاء يشكل عنصرًا سياسيًا يهيمن على سلوكهم الاجتماعي، يركز البحث حول أزمة الهوية في الدول النامية على الجوانب التالية :

التنوع العرقي وأزمة الهوية، نقص في المجالات الاقتصادية والثقافية كسبب للأزمة، أزمة الهوية ومشكلة عدم المساواة الاجتماعية، سنناقش هذه الجوانب بالتفصيل :

أ. التنوع العرقي

يرجع هذا التنوع إلى المساحة الجغرافية الواسعة للدولة، وتعدد اللغات، فضلًا عن الفروق التي نتجت عن الاستعمار، وزيادة أصوات المهمشين، ونقص مفهوم "نحن" الذي يميز المجتمع الوطني الواحد.(٢٦)

ب. التدهور الاقتصادي :

يعكس التخلف الاقتصادي الفجوة بين النمو السريع في الدول الغربية وقلة التطور التكنولوجي والابتكار في الدول النامية، وقد أدى هذا إلى فقدان الشعور بالانتماء لدى أفراد هذه الدول لدولة لا تقدم سوى خيارات محدودة .

وقد تجلى ذلك ثقافيًا في دعوات من بعض المثقفين للتخلي عن التقاليد والقيم، حيث تُعتبر تلك من أسباب تراجعهم، وفي محاولات تقليد الغرب أو استخدام مصطلحاته رغبةً في التميز عن ثقافته، يتضح التباين الطبقي الاجتماعي في مجتمعاتنا، يتضح هنا وجود طبقتين: الأقلية الثرية، والأغلبية الفقيرة، حيث تشكل الطبقتان معًا النسبة الأكبر، يمكن مواجهة الأزمة الناتجة عن هذه التحديات من خلال تغيير البنى الاجتماعية، ويتعين العمل على تجاوز التقاليد الدينية المرتبطة بالكهنوت، حيث يرتبط الانتماء العرقي ارتباطًا وثيقًا بالولاء السياسي، تمامًا مثل أنواع الانتماء الأخرى.

إذا كانت الفروقات العرقية داخل بلد ما مرتبطة برغبة في الحفاظ على الهوية العرقية والقلق من الاختلاط العرقي، فإن هذا قد يعيق جهود بناء الأمة، ولكن في حالة أن يكون التركيب السكاني متجانساً أو شبه متجانس، فإن ذلك يعزز تماسك البلاد ويؤدي بها إلى مستويات أعلى من التنمية .(٢٧)

ثانياً: أزمة الشرعية

تعني الشرعية الاعتقاد بأن الحاكم له الحق في الحكم، وأن المجتمعات تتبع أوامره ولديها واجب طاعته، هذا ما أوضحه روسو في كتابه "العقد الاجتماعي"، حيث تناول كيفية تشكيل نظام سياسي يُعتبر شرعياً، ويعتقد ماك إيفر أن الشرعية تتحقق حينما ترتبط ثقة النخبة الحاكمة بتقدير المجتمع لها، مما يعزز الروابط بين الحاكم والغالبية، وبالتالي يضمن استقرار وتماسك المجتمع، ويؤكد ماكس فيبر أن النظام يعتبر شرعياً إذا شعر أفراده بأن الامتثال له مفيد وضروري .(٢٨)

يوافق المواطنون على النظام الحكومي، مما يعني أن أفعاله لا تكون شرعية إلا بإقرار الشعب، تعتبر الشرعية مفهوماً سياسياً لأنها تتعلق بكيفية ممارسة السلطة، وهي تعكس اعتقاد غالبية الأفراد في المجتمع حول الطريقة الصحيحة لممارسة هذه السلطة، وإلا ستفقد هذه السلطة مشروعيتها.(٢٩)

لا يمكن أن تُكتسب الشرعية إلا بموافقة الأغلبية، حيث يلتزم الجميع بالقانون ويعملون به من أجل الطاعة والانسجام، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على دور النظام السياسي ويعزز استقرار المؤسسات وزيادة كفاءتها. وعلى العكس، فإن غياب ذلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية .(٣٠)

الشرعية هي المبدأ الأساسي الذي يدعم أي سلطة، مما يعني التزامها بالنظام القانوني للدولة الذي يقوم على سيادة القانون حيث يخضع الجميع له. تعتبر الشرعية مؤشراً على مدى التزام السلطة بالقوانين السائدة في الدولة، وهذا يشمل جميع الأفراد، سواء كانوا حكاماً أو محكومين .

يهتم المواطنون بمسألة شرعية السلطة، فإذا كانت السلطة شرعية، فمن الضروري أن يكون القانون إيجابياً، وأن تكون السلطة خاضعة للقانون نفسه، الذي ينظم سلوك كل الأفراد في الدولة، سواء كانوا حكاماً أو محكومين .

يرتبط مفهوم الشرعية بضرورة السيادة وبسيادة القانون التي تطبق على الجميع، بما في ذلك الأفراد والجمعيات. من الضروري أن تلتزم السلطات الثلاث بمبادئ الدستور والقوانين عند ممارسة سلطتها ٠(٣١)

هذا يتطلب الالتزام بالدستور، وفي كلتا الحالتين، سواء كان الأمر متعلقاً بالشرعية أو الشرعية، فإن العنصر الأهم هو رضا وإقبال الناس، والتزامهم بالطاعة من الحاكم والمحكوم. تُعد أزمة الشرعية قضية تتعلق بالعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية .

تظهر الأزمة حين يرفض المواطنون النظام السياسي أو النخبة الحاكمة، ويرون أن لديهم حقاً في معارضة ذلك، مما يجعلهم يشعرون بنقص الشرعية والقاعدة القانونية. كما أن عملية صنع القرار، سواء كانت قائمة على القوانين أو التاريخ، تعتبر ضرورية.(٣٢)

تظهر أزمة الشرعية في الدول النامية كرد فعل على عدم توافق سلوكيات وطموحات الأفراد الراغبين في المشاركة السياسية مع مواقف النخبة الحاكمة تجاه تلك المطالب، ويرى لوسيان باي أن الأزمة أساسها من الطبيعة السياسية فليس كافياً إنشاء هياكل جديدة؛ بل يجب أن تكون هذه الهياكل عقلانية وشرعية، لذا يتعين على الدول الناشئة السعي لإصلاح الجمعية المحلية أو خلق وعي وطني يربط الأفراد بمجتمعاتهم الأوسع .(٣٣)

إن تحليل أزمة الشرعية يعادل دراسة أزمة السلطة في المجتمع وصعوبة ممارسة هذه السلطة، تتبع السلطة من القواعد الاجتماعية التي تنشئها، وتعتبر السلطة قانوناً وضعياً، إذا كانت شرعيتها موضع شك، سوف تتأثر القواعد القانونية التي تنشئها عند تطبيقها، مما قد يعيق تحقيق العدالة. ذلك لأن القوانين تنشأ من كيان يفتقر إلى الاستقرار والشرعية بالنسبة للأفراد.(٣٤)

ثالثًا: أزمة التغلغل والنفوذ

النفوذ هو قدرة الحكومة على توسيع سلطتها والوصول إلى كل أنحاء الدولة والسيطرة عليها، بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والتحكم فيها .

يعتبر الامتثال لسياسات الحكومة المركزية، بمعناه العام، دليلاً على التغلغل، ويشير إلى حدود الدولة، وصف أندريه هوريو الدولة بأنها مجموعة من الرجال والنساء الذين يشتركون في أرض واحدة .

تتشكل الدولة فقط عندما يخضع السكان لقيادة تعتبر شرعية، ويشمل تعريف الدولة أربعة عناصر: العنصر البشري، الإقليم المرتبط بهذا العنصر البشري، الحكومة التي تدير هذا العنصر، والسيادة على السلطة السياسية، يجب أن تتفاعل هذه العناصر معًا لتحقيق وجود الدولة، في الدول النامية، عانت هذه الكيانات من صغرها وعزلتها، مثل القرى أو القبائل، ولم تُعتبر كيانات قانونية إلا بعد اعتماد الدولة المعنية رسمياً لاستقلالها، مما أثار تساؤلات حول صحة هذا الاستقلال، وقد يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة رسمية.(٣٥)

الفكرة العامة من الانضمام هي التحول إلى مسؤول إداري في الدولة، ويركز ذلك على فعالية تفاعل الجهاز الإداري مع مختلف مكونات المجتمع، من أجل توحيد هذه الهياكل وتنفيذ السياسات الحكومية من خلالها .

هذا الأمر يبرز قوة الدولة وسلطتها المستمرة، مما يزيد من إدراك المواطنين لمدى قدرة الدولة وجهود مؤسساتها في أداء واجباتها، ويعتمد ذلك على قدرة النظام السياسي على تحقيق ذلك .

الإدارة هي الأنشطة الفعالة والتعاونية التي يقوم بها الأفراد لتحقيق هدف معين بكفاءة عالية، مما يستدعي إضافة مصطلح جديد هو "الجمهور"، الذي يشبه كلمة "الحكومة"، ويطلق على هذا المصطلح إما "الإدارة العامة" أو "الإدارة الحكومية ."(٣٦)

تتحمل الإدارة العامة مسؤولية تقديم الخدمات وحماية الأفراد في كافة مناطق الدولة، وهذا يعني أن تكون الحكومة قابلة للوصول إلى القرى والتأثير في حياة الناس اليومية .

في المجتمعات التقليدية، تقتصر متطلبات الحكومات على مسائل معينة، ولكن خلال المرحلة الانتقالية، تصبح الحكومات أكثر طموحًا، وخاصةً عندما تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة، مما يؤثر على أنشطتها اليومية.

تظهر الأزمة عندما تتعثر الحكومة في مواجهة التحديات أو التأثير على الدولة ككل، وغالبًا ما يحدث ذلك في الدول الحديثة التي تعتمد على مساعدات خارجية وقوى داخلية، مما يتسبب في فقدان أجزاء من أراضيها.(٣٧)

تعتمد أسس الاختراق على عنصرين رئيسيين :

العنصر الأول: قدرة النظام، بقوته المادية، على الدخول إلى أراضيه والوصول إلى جميع مواطنيه، بغض النظر عن انتماءاتهم. يمكن أن تعزز هذه قدرة النظام وتصبح أكثر فعالية عند تولي السلطة المركزية الأمور سعياً لتحقيق الأمن والاستقرار .

العنصر الثاني: قدرة الحكومة الاتحادية على تنظيم سلوك المحكومين وفرض القوانين وفقًا لرغباتهم دون استخدام العنف إن عدم قدرة الدولة على القيام بهذا الدور يؤثر بشكل مباشر على عملية التطور السياسي ويعرقلها. ويتحمل النخبة المسؤولية الرئيسية عن ذلك، كونها تمثل القيادة الأساسية في النظام.(٣٨)

المطلب الثاني

الازمات السياسية الاقل تأثير

أولا: أزمة المشاركة

عندما يشارك عدد كبير من المواطنين في الأنشطة العامة للبلاد ويشاركون في اتخاذ القرارات، يُعتبر هذا نوعًا من المشاركة السياسية، وكلما زادت شعبية هذه الأنشطة، زادت المطالب الموجهة للنظام السياسي .

تلعب المشاركة دورًا أساسيًا في التطور السياسي، مما يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية وظهور قدرات وسياسات جديدة نتيجة لهذه التغيرات، وبالتالي، تصبح المشاركة جزءًا من جميع جوانب التنمية، وتشمل جميع المراحل والأبعاد، وهي مشترك بين التكنوقراط وصناع السياسات والجمهور، يختلف مدى رسوخ الثقافات بناءً على مدى مشاركتها.(٣٩)

يعتقد الباحثين أن المشاركة السياسية تعتبر مقياسًا لمدى تقدم أو تراجع النظام السياسي في المجتمع، مما يؤدي إلى وجود مجتمع تقليدي بمشاركة محدودة مقابل مجتمع حديث بمشاركة أكبر، الفارق بين هذين النوعين يعود إلى درجة المشاركة وأهميتها، هناك نوع آخر من المشاركة السياسية، وهو المشاركة في الانتخابات (التصويت)، بالإضافة إلى الحملات الانتخابية وأثرها في النشاط السياسي.(٤٠)

ويعتبر باحثون آخرون أن أهمية المشاركة لا تتعلق فقط بأفعال الأفراد، بل بمستوى تفاعلهم في الحياة السياسية، تزداد أزمة المشاركة بسبب نقص المنظمات السياسية القادرة على استيعاب العدد المتزايد من الراغبين في المشاركة، ودخول قوى جديدة إلى الحوار السياسي، مما يعني زيادة المطالب السياسية بينما تتراجع قدرة النظام السياسي على التعامل معها وتمثيلها أمام الناخبين.(٤١)

ترتبط هذه الأزمة أيضًا بجماعات المصالح وبنية النظام الحزبي، الهدف الأساسي من المشاركة هو تعزيز الديمقراطية من خلال تضمين جميع فئات المجتمع في الأنشطة السياسية، ودعم النظام السياسي القائم، يتم ذلك عبر قنوات متعددة، من أهمها الأحزاب السياسية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تنظيم المشاركة السياسية وتعد جزءًا أساسيًا من تطوير السياسة تظهر الأزمة عندما تعتبر النخبة الحاكمة اهتمام ورغبات الأفراد والجماعات الراغبة في المشاركة السياسية غير مقبولة أو غير أخلاقية، تعكس قدرة النظام السياسي على معالجة هذه القضايا محدوديته في التجاوب معها، وهو ما يتكرر في البلدان النامية، تبرز أهمية المشاركة الشعبية في عملية التطور السياسي، حيث تشمل عملية المشاركة أربعة مبادئ رئيسية :(٤٢)

المشاركة هي عملية مشتركة تشمل جميع الفئات الاجتماعية. لا تقتصر بالضرورة على المشاركة الأفقية بين الأفراد من نفس الفئة، بل تشمل أيضًا التعاون بين هيئات ومستويات مختلفة، تهدف المشاركة إلى مساعدة النخبة في اتخاذ القرارات المناسبة، وينبغي ألا تُعهد عملية صنع القرار فحسب إلى النخبة السياسية، بل يستحق الجميع المشاركة في القرارات .

يجب أن تراعي عملية التخطيط احتياجات المجتمع، خاصة احتياجات الفئات الفقيرة، علاوة على ذلك، ينبغي ألا تقتصر نماذج خطط التنمية على النخبة، بل يجب تضمين عامة الناس في صياغتها .

تتسم عملية المشاركة بالحساسية، وتتطلب مستوى عالٍ من الإشراف والمراقبة والمشاركة في صنع القرار، بالإضافة إلى تبادل الأفكار بين القادة والنخبة .(٤٣)

ثانيا: أزمة التكامل

يرتبط مفهوم التكامل بنمو الدولة؛ حيث يُعتبر معيارًا لنجاحها أو فشلها. لا يمكن بناء هيكل مؤسسي قوي للدولة بمرور الوقت، ولا يمكن تحقيق فهم حقيقي لمجتمع دون توفير التكامل لمكوناته. على الرغم من أن الدولة قد تنجح في دمج العناصر بالقوة، فإن هذا الاندماج سرعان ما يفشل بمجرد زوال تلك القوة، ما لم تكن هناك حوافز مالية أو وظيفية تشجع على الاستمرار في هذا الجهد، بالإضافة إلى ضرورة تجهيز مكونات المجتمع نفسيًا لتحقيق ذلك.(٤٤)

يمكن تعريف التكامل بأنه عملية تنشئة التوازن الاجتماعي، حيث يتم جمع المجتمعات التي تتفاعل وتندمج ثقافياً واجتماعياً لتشكيل هوية مشتركة شاملة، يعرف هذا بأنه الانسجام البسيط الذي يمكن تحقيقه حول المواضيع المهمة التي تتعلق بمستقبل الأمة وعلاقتها بالعالم الخارجي .

تظهر أزمة التكامل في كيفية تأثير النظام السياسي على جميع جوانب الدولة كشبكة من العلاقات المتبادلة بين المؤسسات والهيئات الحكومية، وكذلك بين الأفراد والجماعات الساعية

لتلبية احتياجاتها، إذ يحاول النظام تحميل الدولة جميع مسؤولياتها، مما ينعكس على العلاقة بين المواطنين والموظفين، في العديد من المجتمعات الانتقالية، تعاني الجماعات ذات المصالح المتنوعة من صعوبة التواصل فيما بينها.

في أسوأ السيناريوهات، يسعى هؤلاء الأفراد لفصل مصالحهم وإلقائها على عاتق الحكومة، التي تحاول بدورها الاستجابة لجميع هذه المطالب معاً، وهذا يؤثر سلباً على فعالية النظام السياسي ككل، تتعلق فكرة التكامل بكيفية تنظيم ودمج المكونات الوطنية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية، في كيان واحد ومتسق، لذا، عندما تكون الحكومة على دراية كاملة بشؤونها، يصبح النظام السياسي فعالاً، أما إذا كانت غافلة، فإن ذلك يؤدي إلى أزمة حادة في التكامل .(٤٥)

تنقسم وظائف التكامل إلى وظيفتين رئيسيتين. الوظيفة الأولى هي الوظيفة السياسية، التي تشمل كما يعبر عنها البعض :

–التعرف على المجموعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة، وصياغة نصوص حول الهوية الوطنية للبلاد .

– بناء شخصية مركزية قوية تبث الاحترام .

– خلق مستوى أساسي من الرضا والانسجام .

– تعزيز التواصل بين القائد والتابع .

أما الوظيفة الثانية، فهي الوظيفة الاجتماعية، التي تنطوي :

– مقاومة انتشار العنف الذي غالباً ما يُستخدم كوسيلة لحل النزاعات .

– اتباع نهج يقوم على التوافق للحد من النزاعات والخلافات، والسعي نحو بناء مجتمع متماسك سياسياً وموحد .

– الابتكار في آليات تعزيز التضامن الوطني وتطوير مجتمع سياسي متماسك.(٤٦)

ثالثا: أزمة التوزيع

ترتبط فكرة هذه الأزمة بقدرة النظام السياسي أو الحكومي، وبالتحديد دوره في تقديم الدعم الاقتصادي والامتيازات والموارد العلمية والتكنولوجية، يشمل ذلك توزيع الفوائد وتوزيع مسؤوليات التنمية، ينبع نموذج التنمية في أي دولة من الظروف التي تؤدي إلى هذه الأزمات والطرائق الممكنة لمعالجتها، تقع هذه الأزمات غالباً في الدول النامية أو تلك التي لا تزال في مراحل نشوئها، ويجب أن تتعامل معها بطرق جذريّة.(٤٧)

ليس كل أزمة قد تجد لها حلاً، فقد تكون هناك عقبات في جانب واحد بينما يعجز النظام السياسي عن التصدي لجوانب أخرى رغم محاولاته العديدة، على سبيل المثال، لا تزال الولايات المتحدة وبريطانيا تواجهان تحديات في الاندماج حتى اليوم، قد حلت العديد من الدول هذه الإشكاليات، كما هو الحال مع دول الخليج العربي اليوم، إن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية يُظهر مفهوم عدم المساواة، مما يؤدي إلى تفاوتات طبقية داخل المجتمع، هذه الأوضاع تعكس عجز النظام عن معالجة مشاكله، مما ينتهي إلى حالة من عدم الاستقرار، حيث يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى العنف، وقد شهدت دول العالم الثالث العديد من حالات الاضطرابات السياسية.(٤٨)

هناك أزمة أخرى محتملة، تتمثل في الفساد المالي والإسراف في إنفاق الأموال العامة، سواء كان ذلك بتصريح من الحكومة أو بدون، هذا الأمر يكشف عن عجز النظام في الحفاظ على ثروات المواطنين الذين منحوه السلطة للقيام بذلك، يتناول آدم سميث هذه القضية في كتابه "ثروة الأمم"، حيث يوضح أن ما يُهين الملوك والمسؤولين ويظهر غرورهم هو ادعاؤهم الحرص على رفاهية شعوبهم، بينما هم غير قادرين على ضبط إنفاقهم، مما يجعلهم من أكثر الأفراد إسرافاً في المجتمع، يتوجب أن يُراقب الشعب مستوى إنفاقهم، وإذا كان إسرافهم لا يؤدي إلى انهيار الدولة، فلا يجب أن يؤدي إسراف رعاياهم إلى نفس المصير.(٤٩)

يرى البحث أن الأزمات السياسية بمختلف أنواعها يجب أن تُعالج ضمن نظام دستوري متوازن يحقق مصالح الفرد ويضمن حماية حقوقه، كما يجب أن يحدد مفهوم واضح ومعايير لتمييز الأزمات السياسية عن الأزمات الأخرى.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول "مفهوم الأزمات السياسية ومراحل تطورها وأنواعها"، يمكن القول إن الأزمة السياسية تمثل نقطة تحول حرجة في تاريخ النظم السياسية والعلاقات الدولية، لقد أثبتت الدراسة أن فهم الأزمات لا يتوقف عند رصد مسبباتها المباشرة، بل يتطلب إدراكاً عميقاً لديناميكيتها الحركية وتطورها عبر مراحل زمنية وهيكلية محددة، فضلاً عن تصنيفها الدقيق، إن امتلاك الدول لأدوات التحليل العلمي للأزمات يعد الركيزة الأساسية للتحول من الإدارة العشوائية القائمة على رد الفعل، إلى الإدارة الاستباقية القائمة على التنبؤ والاستشراف، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن القومي.

اولا : النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية، أبرزها:

١. الأزمات السياسية ليست أحداثاً فجائية بالمطلق، بل هي نتاج تفاعلات وتراكمات غير معالجة تنفجر عند توفر البيئة والمحفزات المناسبة.

٢. خطورة مرحلة الذروة تمثل "مرحلة الانفجار أو الذروة" أخطر مراحل الأزمة، حيث يضيق فيها الوقت المتاح لصانع القرار، وتتزايد احتمالات اللجوء إلى خيارات صفرية أو عنيفة.

٣. أظهرت الدراسة أن الأزمات السياسية المعاصرة لم تعد تقتصر على النمط التقليدي (داخلي/خارجي)، بل ظهرت الأزمات العابرة للحدود، والتي يصعب تحديد مصدرها بدقة وتتطلب أدوات إدارة غير تقليدية.

٤. قدرة النظام السياسي على تجاوز الأزمة وتلاشيها تعتمد طردياً على مدى مرونة مؤسساته، وقنوات الاتصال السياسية، واستيعابه للمطالب الضاغطة

.ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:

١. ضرورة إنشاء وتفعيل مراكز وطنية مستقلة لاستشراف المستقبل والإنذار المبكر، تتولى رصد المؤشرات الأولية للأزمات (مرحلة الميلاد) وتقديم تقارير تقدير موقف دورية لصناع القرار.

٢. تحديث استراتيجيات الإدارة، تطوير خطط وسيناريوهات افتراضية مرنة لإدارة الأزمات، تتماشى مع طبيعة الأزمات الحديثة ، والابتعاد عن الحلول الأمنية الصرفة في معالجة الأزمات البنيوية.

٣. تعزيز الشفافية وتدفق المعلومات، حث الأنظمة السياسية على تفعيل قنوات الاتصال مع الرأي العام أثناء الأزمة لمنع انتشار الشائعات، وتخفيف حدة الاحتقان السياسي في البيئة الداخلية.

٤. تطوير التنسيق الدولي، بناء بروتوكولات تعاون إقليمية ودولية لتبادل المعلومات حول الأزمات العابرة للحدود، بما يسهم في تطويق الأزمات الخارجية والنزاعات قبل وصولها لمرحلة الصدام المسلح.

٥. تحديث قوانين الطوارئ، صياغة نصوص تضمن التوازن بين منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة لمواجهة الأزمة، وبين الرقابة البرلمانية والقضائية اللاحقة لمنع الاستبداد.

٦. تنظيم التداول السلمي للسلطة، سد الثغرات القانونية المتعلقة بفراغ السلطة أو تأجيل الانتخابات أثناء الأزمات الكبرى عبر وضع مدد زمنية حتمية وبدائل دستورية واضحة.

الهوامش

١.نصير الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجنان للتوزيع والنشر ، عمان، ٢٠١١، ص ١٧

٢.مالك العيسوي ، الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، العرب للتوزيع والنشر، ٢٠١٤، ص ١٥.

٣.غيث الربيعي ماهية الأزمة الدولية ، دراسة في الإطار النظري، محلة العلوم السياسية، المجلد ٢٢ ، العدد ٤٢ ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٤

٤.محمد المرعول الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، ٢٠١٤ ، ص ، ٢١

٥.محسن الحضري إدارة الأزمات والكوارث، مكتبة النيل والفرات، مصر ، ١٩٩٠، ص ٦٠

٦.عباس العماري، إدارة الأزمات في عامل متغير ، مركز الترجمة والنشر، الأهرام القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ٢٦.

٧.محمد السيد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٢٧

٨.رهام عودة، واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٨، ص ١١. كذلك، ستيف البرتقت إدارة الأزمات من الدفاع عن النفس للشركات الشركة العربية للإصدار العلمي القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩

٩.محمود جار الله إدارة الأزمات، دار أسامة للتوزيع والنشر، ٢٠١٠، من ٦.

١٠.ايثار محمد استراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد المجلد ١٧ ، العدد ٢٠١١٠٦٤ ، ص ٥٠.

١١.عز الدين الرازم، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات دار الخواجا للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ٢٩

١٢.فهد الشعلان إدارة الأزمات الأسس – المراحل الآليات، جامعة نايف للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص ٨٧

١٣.إيثار محمد السالواتيحية إدارة الأزمات ، مصدر سابق ، صص ٥٤–٥٥

١٤.جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ، مصدر سابق ، صص ١٥٠ – ٥١

١٥.عقاب بن غازي بن عميرة إدارة الأزمات الأسرية دراسة في علم الاجتماع الرياض السعودية، ٢٠٠١، ص ١٠.

١٦.تامر كامل محمد النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥

١٧.حسن بكر احمد، إدارة الأزمة الدولية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، ٢٠٠٥، صص ١٧٤ – ١٧٥

١٨.محمد سرور الحريري إدارة الأزمات السياسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٨٦، عبد الحليم الزيات، مصدر سابق ، ج ٢، ص ٦٢

١٩.إبراهيم حسيب الغالبي أزمات العراق السياسية، مركز العراق للدراسات بغداد، ط ٢، ٢٠١٣، ص ٩٥

٢٠.محمد سرور الحريري، مصدر سابق ، ص ٣١

٢١.منتصر مجيد حميد دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، من ٤٥.
٢٢.ثامر كامل محمد النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨
٢٣.صادق الأسود، مصدر سابق ، ص ٤١١
٢٤.صادق الأسود، مصدر سابق ، ص ٤١١
٢٥.حميد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠١١، ص٥٨
٢٦.غازي فيصل حسين، مصدر سابق ، ص ٨٩
٢٧.عبد الرحمن بن محمد بن خلدون مقدمة ابن خلدون، ترجمة أبو عبد الله السعيد المندود، دار أحياء التراث العربي بيروت لبنان بدون تاريخ، من ١٧٠
٢٨.بومدين طامشة دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠١١، ص ٨٢ مولود زيد الطيب، مصدر سابق ، ص ٨١
٢٩.هند عروب ، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي الغربي دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط ، ٢٠٠٩، ص ١٩.
٣٠.ثامر كامل محمد النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩
٣١.إحسان على عبد الأمير الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة العامة رسالة ماجستير وغير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠١٣، ص١٨.
٣٢.منذر الشاوي، مصدر سابق، ص ٢١٦.
٣٣.عبد الحليم الزيات، مصدر سابق ، ص ٩٧
٣٤.حسن ابو حمود علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ص ١٢٣
٣٥.حافظ علوان حمادي المدخل إلى علم السياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، بدون تاريخ من ٧٥
٣٦.صالح جواد كاظلم وعلى غالب العالي، مصدر سابق ، ص ١٧٥
٣٧.على عباس مراد وآخرون مصدر سابق ، ص ١٢٤
٣٨.أغادير سالم مصطفى العيدروس مقدمة في الإدارة التخطيط التنظيم التوجيه الرقابة، وزارة التربية والتعليم، جامعة أم القرى، مصر، ٢٠١٠، ص ٢
٣٩.نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، صص ١٨
٤٠.احمد وهبان ، مصدر سابق ، صص ٨٢ – ٨٣ عبد الحليم الزيات، مصدر سبق ذكره ، صص ٤ – ٨٥
٤١.المصدر نفسه، ص ١٠١
٤٢.أسامة الغزالي حرب، مصدر سابق ، ص ٣٧

٤٣.علي عباس مراد المجتمع المدني والديمقراطية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (هد)، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٠

٤٤.ثروت محمد شلبي تنمية اجتماعية برنامج دراسة المجتمع، المستوى الأول كلية الآداب جامعة فيها، مصر ، كانون الثاني يناير ١٩٩٩، ص ١٤٦

٤٥.وليد سالم محمد، مصدر سابق ، ص ١١.

٤٦.عبد العظيم خير حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٦٦

٤٧.صادق الأسود، مصدر سابق ، ص ٤١٤

٤٨.نداء عطشر صادق، مصدر سابق ، ص ١٣٥

٤٩.ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استاتيحية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص ١٨٩ – ١٩٠

المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١.د . ابراهيم عبد العزيز شيحا ، المبادىء الدستورية العامة ، مصر ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠٦

٢.د . ابراهيم محمد علي ، المصلحة في الدعوى الدستورية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، بلا سنة نشر.

٣.د . محمد شفيق ، القضاء الدستوري ، منشورات المفوضية السامية لحقوق الانسان ، تونس ٢٠١٢.

٤.د . نعمان احمد الخطيب ،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، الاردن ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٥.د. احمد فتحي سرور ، حدود ولاية القضاء العادي في المسألة الدستورية ، بحث منشور في مجلة الدستورية ، العدد السادس ، السنة الثانية ، ٢٠٠٤.

٦.د. ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، ج٢، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٥ .

٧.د. أمين عاطف صليبا ، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون ، لبنان ، طرابلس ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ٢٠٠٢.

٨.د. بشير علي باز ، أثر الحكم الصادر بعدم الدستورية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٥.

٩.د. حسن مصطفى البحري ، القانون الدستوري (النظرية العامة) ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٠.د. حنان محمد القيسي ، الوجيز في نظرية الدستور ، بغداد ، مكتبة الصباح ، ٢٠١٣.

١١.د. رمزي طه الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، ط٥ ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥.

١٢.د. سليمان الطماوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ١٩٨٨

١٣.د. عاطف سالم عبد الرحمن ، دور القضاء الدستوري في الإصلاح السياسي –الاجتماعي– الإقتصادي، ط١ ، ٢٠١٠– ٢٠١١.

١٤.د. عبد الفتاح ساير داير ، القانون الدستوري ، ط٢ ، مصر ، دار الكتاب العربي ،٢٠٠٤ ص١٣٢ ، ود سام دلة ، محاضرات القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشورات جامعة حلب سوريا ، بلا تاريخ نشر.

١٥.د. عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠

١٦.د. عصمت عبد الله الشيخ ، مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ .
١٧.د. ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، مصر ، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٧.
١٨.د. محمد ابراهيم درويش و د. ابراهيم محمد درويش ، القانون الدستوري ،القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .
١٩.د. محمد باهي أبو يونس ، أصول القضاء الدستوري، مصر ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣ .
٢٠.د. منذر الشاوي ، نظرية الدستور ، ط٢ ، بغداد ، دار القادسية للطباعة ، ١٩٨١.
٢١.عبد الرحمن سليمان زيباري، السلطة القضائية في النظام الفدرالي (دراسة مقارنة)، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
٢٢.عثمان خليل عثمان ، القانون الدستوري – الكتاب الأول ، المبادىء الدستورية العامة ، القاهرة ، ١٩٥٥.
٢٣.الفيروز أبادي ، ابو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي ، القاموس المحيط ، ط ٨ ، الأردن ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٥.
٢٤.كاروان عزت محمد دوسكي، دور القضاء في حماية الدستور الفيدالي دراسة مقارنة، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠٠٦
٢٥.كطران زغير نعمة وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٢، المكتبة الوطينة، بغداد، ٢٠٠٧.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

٢٦.محمد فرج محمد الفقي ، الرقابة على دستورية القوانين ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨.
٢٧.مسعود محمد الصغير الكانوني ، مرونة الدساتير وجمودها وأثر ذلك على تعديل احكامها ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧.

ثالثا : المجلات والبحوث

٢٨.اسماعيل مرزة، القانون الدستوري دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الاخرى، منشورات دار الملاك، بغداد، ٢٠٠٤.
٢٩.سليم نعيم خضير الخفاجي، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الدساتير العراقية، بحث منشور في مجلة اهل البيت، العدد٨، ٢٠٠٩.

رابعا : القوانين والقرارات

٣٠.الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.
٣١.دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٣٢.قانون المحكمة الاتحادية العليا العراقية.
٣٣.قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.
٣٤.قانون المحكمة الدستورية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٨.

Sources and References

I. Books

1. Dr. Ibrahim Abdel Aziz Shiha, *General Constitutional Principles*, Egypt, Munsha’at al-Ma’arif, Alexandria, 2006.
2. Dr. Ibrahim Muhammad Ali, *Legal Interest in Constitutional Litigation*, Cairo, Dar al-Nahda al-Arabiya, n.d.
3. Dr. Muhammad Shafiq, *Constitutional Adjudication*, Publications of the Office of the High Commissioner for Human Rights, Tunisia, 2012.
4. Dr. Nu’man Ahmad al-Khatib, *Treatise on Political Systems and Constitutional Law*, Amman, Jordan, Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2004.
5. Dr. Ahmad Fathi Sorour, "The Limits of Ordinary Judicial Jurisdiction in Constitutional Matters," an article published in *Al-Dustouriya* (Constitutional Law) Journal, Issue 6, Year 2, 2004.
6. Dr. Edmond Rabbath, *Treatise on General Constitutional Law*, Vol. 2, Beirut, Dar al-Ilm lil-Malayin, 1965.
7. Dr. Amin Atef Saliba, *The Role of Constitutional Adjudication in Establishing the Rule of Law*, Tripoli, Lebanon, Al-Mu’assasa al-Haditha lil-Kitab, 2002.
8. Dr. Bashir Ali Baz, *The Effect of a Judgment of Unconstitutionality*, Alexandria, Dar al-Jami’a al-Jadida, 2005.
9. Dr. Hassan Mustafa al-Bahri, *Constitutional Law (General Theory)*, 1st ed., Cairo, 2009.
10. Dr. Hanan Muhammad al-Qaisi, *A Concise Guide to Constitutional Theory*, Baghdad, Al-Sabah Library, 2013.
11. Dr. Ramzi Taha Al-Shaer, *General Theory of Constitutional Law*, 5th ed., Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2005.
12. Dr. Soliman Al-Tamawi, *Political Systems and Constitutional Law*, 1988.
13. Dr. Atef Salem Abdel Rahman, *The Role of Constitutional Adjudication in Political, Social, and Economic Reform*, 1st ed., 2010–2011.
14. Dr. Abdel Fattah Sayer Dayer, *Constitutional Law*, 2nd ed., Egypt, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2004, p. 132; and Dr. Sam Dalla, *Lectures on Constitutional Law and Political Systems*, University of Aleppo Publications, Syria, n.d.
15. Dr. Abdel Karim Alwan, *Political Systems and Constitutional Law*, Amman, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010.
16. Dr. Esmat Abdullah Al-Sheikh, *The Extent of the Independence of Constitutional Adjudication Regarding the Review of the Constitutionality of Legislation*, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2003.
17. Dr. Maged Ragheb Al-Helw, *Constitutional Law*, Egypt, Alexandria, Dar Al-Matbou'at Al-Jami'iya, 1997.
18. Dr. Mohamed Ibrahim Darwish and Dr. Ibrahim Mohamed Darwish, *Constitutional Law*, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2007.
19. Dr. Mohamed Bahi Abu Younes, *Principles of Constitutional Adjudication*, Egypt, Alexandria, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, 2013.
20. Dr. Mundhir al-Shawi, *Theory of the Constitution*, 2nd ed., Baghdad, Dar al-Qadisiyah for Printing, 1981.
21. Abd al-Rahman Sulaiman Zebari, *The Judiciary in a Federal System (A Comparative Study)*, Zain Legal Library, Beirut, 2013.
22. Othman Khalil Othman, *Constitutional Law – Book One: General Constitutional Principles*, Cairo, 1955.

23. Al-Firuzabadi (Abu Tahir Majd al-Din Muhammad ibn Ya’qub al-Shirazi), *Al-Qamus al-Muhit*, 8th ed., Jordan, Mu’assasat al-Risalah, 2005.
24. Karwan Izzat Muhammad Doski, *The Role of the Judiciary in Protecting the Federal Constitution: A Comparative Study*, Dar Spirez for Printing and Publishing, Duhok, 2006.
25. Katran Zughayr Ni’mah et al., *General Theory of Constitutional Law and the Constitutional System in Iraq*, 2nd ed., The National Library, Baghdad, 2007.
II. Theses and Dissertations
26. Mohamed Faraj Mohamed El-Feki, *Judicial Review of the Constitutionality of Laws*, Doctoral Dissertation, Faculty of Law, Ain Shams University, 1998.
27. Masoud Mohamed El-Saghir El-Kanouni, *The Flexibility and Rigidity of Constitutions and Their Impact on Amending Constitutional Provisions*, Doctoral Dissertation, Faculty of Law, Ain Shams University, 2007.
III. Journals and Research Papers
28. Ismail Mirza, *Constitutional Law: A Comparative Study of the Libyan Constitution and the Constitutions of Other Arab States*, Dar Al-Malak Publications, Baghdad, 2004.
29. Salim Naeem Khudair Al-Khafaji, "Judicial Review of the Constitutionality of Laws under Iraqi Constitutions," research paper published in *Ahl al-Bayt Journal*, Issue 8, 2009.
IV. Laws and Decrees
30. The Egyptian Constitution of 2014.
31. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
32. The Law of the Iraqi Federal Supreme Court.
33. The Law of Administration for the State of Iraq for the Transitional Period of 2004.
34. The Constitutional Court Law No. (159) of 1968.